العرب
الأحد 2020/05/17
السنة 42 العدد 11705

أنقرة تغري بغداد بالمساعدة لمدّ النفوذ التركي في العراق

قراءة تركية خاطئة لرغبة مصطفى الكاظمي في الابتعاد عن إيران

ترى تركيا، التي تضع العراق بشكل رئيسي على خارطة تدخّلاتها في بلدان الإقليم، وجود فرصة لمد نفوذها في البلد مع وجود حكومة عراقية جديدة على رأسها رجل من خارج معسكر الموالاة لإيران ما قد يسهّل، وفق القراءة التركية، استمالته وكسبه إلى صفّ أنقرة. غير أنّ تلك القراءة قد تكون وليدة عدم فهم لتوجّهات رئيس الوزراء العراقي الجديد وأهدافه.

التعاون شيء والتبعية شيء آخر

أنقرة – تأمل تركيا في أن يتيح لها التغيير الذي حدث في تركيبة السلطة التنفيذية في العراق فرصة إضافية لتحقيق هدف مدّ نفوذها في البلد والذي شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في العمل عليه منذ سنوات محاولة الاحتذاء بالنموذج الإيراني في هذا المجال واستثمار ضعف الممانعة العراقية للتدخلات الخارجية.

ورحّبت أنقرة بحرارة بتولّي مصطفى الكاظمي رئاسة الحكومة العراقية، مغدقة الوعود ببذل المساعدات لحكومته على إنجاز مهمّاتها الصعبة.

وأكّد الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان في اتصال هاتفي مع الكاظمي استعداد بلاده لدعم العراق سياسيا وأمنيا واقتصاديا ومساعدته في مواجهة جائحة كورونا، فيما أثنى وزير الخارجية التركية مولود تشاووش أوغلو على رئيس الوزراء العراقي قائلا إنّه "معروف لدينا، وهو قائد سياسي على دراية بالوضع في المنطقة، ويهتم بتركيا والعلاقات بينها وبين العراق".

تشاووش أوغلو

الكاظمي معروف لدينا وهو مهتم بتطوير العلاقة معنا

ويأتي التحرّك التركي السريع صوب الحكومة العراقية الجديدة، على ما يبدو، بناء على معرفة أنقرة بتوجّه مصطفى الكاظمي نحو إرساء المزيد من التوازن في العلاقات الخارجية للعراق والحدّ من رجوح كفة النفوذ داخله لمصلحة إيران على العكس مما كان يقوم به أسلافه رؤساء الحكومات العراقية السابقة من حماية لنفوذ طهران في البلد، وهو الأمر الذي ترى فيه تركيا فرصة لاستمالته بعرضها مساعدته والتعاون معه في عدّة ملفات مثل ملف استيراد الطاقة الكهربائية وملف الحرب ضدّ تنظيم داعش.

وتبدو القراءة التركية لتوجّهات الكاظمي مبنية على أساس خاطئ قوامه أنّ من ليس مع إيران من السياسيين والقادة العراقيين، فهو قابل ليكون مع تركيا. وهي قاعدة من الصعب تطبيقها على رئيس الوزراء الجديد الذي يقرن إحداث التوازن في العلاقات مع بلدان الإقليم والعالم بتحقيق سيادة العراق واستقلالية قراره الوطني.

وقال الكاظمي في اتصاله الهاتفي مع أردوغان إنّ "العراق يتطلع إلى بناء علاقات شراكة أقوى مع الجارة تركيا، على أسس من الثقة والاحترام المتبادلين".

وورد في بيان صادر عن الحكومة العراقية القول إنّ الجانبين بحثا "مسألة الحصص المائية بين البلدين، وسبل تعزيز حركة التبادل التجاري والاستثماري، ودور الشركات التركية في مجالات الطاقة والإعمار، وسبل تسهيل حركة المواطنين بين البلدين، والتنسيق في مواجهة أزمة كورونا".

وخلال السنوات الأخيرة بدا العراق حاضرا بوضوح على خارطة التمدّد التركي خارج الحدود، خصوصا وأن البلد يمكن أن يمثّل مجالا حيويا وحزاما أمنيا لتركيا.

ولم تتردّد حكومة أردوغان في فرض تدخّلها العسكري داخل الأراضي العراقية كأمر واقع بذريعة ملاحقة مسلّحي حزب العمال الكردستاني المصنّف من قبل تركيا تنظيما إرهابيا، فيما لم تخف مطامعها في الوصول إلى الثروة النفطية العراقية ومزيد الاستفادة منها بعد سنوات من تلقّيها كميات من نفط شمال العراق عبر حكومة إقليم كردستان وخارج الضوابط والقوانين العراقية التي تحصر تسويق النفط بيد الحكومة المركزية وعن طريق شركة سومو المختصّة في المجال.

وقال وزير الخارجية التركي إنّ "أمن العراق أهم من أي شيء آخر وحكومة الكاظمي سيكون لها دور كبير في تلك العملية وفي تطوير العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق".

وتشكو السلطات العراقية منذ سنوات تعدّد الانتهاكات التركية لسيادة العراق بعد أن وسّعت تركيا من دائرة ملاحقتها لعناصر حزب العمّال الكردستاني داخل الأراضي العراقية وتنويع عملياتها بين القصف المدفعي والقصف بالطيران وصولا إلى التدخل البري من خلال عمليات خاطفة للقوّات الخاصّة.

وما زاد من جرأة أنقرة على انتهاك حرمة الأراضي العراقية وتوسيعها من دائرة تدخلها العسكري فيها وتنويع أشكاله، خلال السنوات الأخيرة، الوهن الشديد الذي أصاب الدولة العراقية المنشغلة بسوء أوضاعها السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية، بفعل فشل الطبقة الحاكمة في البلد في إدارة شؤون الدولة وتوظيف مواردها ومقدراتها المادية والبشرية.

وبفعل ذلك الفشل العام تمّ فتح العراق على مصراعيه للتدخّلات الخارجية وخصوصا التدخّل الإيراني والأميركي اللذين "تقتدي" بهما تركيا وتحاول مجاراتهما.

وبالتوازي مع محاولات استمالة القيادات العراقية وإغرائها بالتعاون معها، تعمل أنقرة على إيجاد وكلاء لها في العراق على غرار ما قامت به إيران ونجحت فيه إلى حدّ بعيد.

وفشلت تركيا في توظيف الفرع العراقي من جماعة الإخوان المسلمين نظرا لضعف قيادات ذلك الفرع وتبعيتها في كثير من الأحيان لمعسكر الموالاة لإيران بهدف ضمان حصّة لها في السلطة، وبدأت توّجه اهتمامها بشكل متزايد نحو تركمان العراق وقيادتهم السياسية لاتخاذهم ذريعة للتدخّل في الشؤون الداخلية العراقية لاسيما قضية محافظة كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها والتي لم تتردّد تركيا في القول إنّ للتركمان حقوقا فيها وإنّها لن تتركهم لوحدهم في السعي لنيل تلك الحقوق بحسب تصريحات واضحة لمسؤولين حزبيين وحكوميين أتراك من بينهم زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي الذي سبق له القول إن الأقلية التركمانية العراقية التي تربطها صلات عرقية بتركيا لن تترك لحالها في كركوك، مشيرا إلى وجود الآلاف من المتطوعين القوميين "المستعدين وينتظرون الانضمام للقتال من أجل الوجود والوحدة والسلام في المدن التي يقطنها التركمان خاصة كركوك"، وأيضا الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن الذي سبق له القول إنّ "كركوك فيها الأكراد وفيها العرب أيضا، إلاّ أن الهوية الأساسية لها أنها مدينة تركمانية".

حرب إعلامية على هامش انتشار كورونا في اليمن

عدن – اتهمت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا جماعة الحوثي المتمرّدة بمصادرة إمدادات طبية أرسلتها الحكومة ذاتها لمكاتب الصحة بالمحافظات الخاضعة لسيطرة الجماعة لمواجهة تفشي فايروس كورونا.

وجاء ذلك في وقت يتصاعد فيه تسجيل إصابات جديدة بالفايروس في مختلف المناطق اليمنية، حيث تسود خشية من أن يتسبّب الوباء في كارثة غير مسبوقة نظرا لانعدام قدرات البلد على مواجهته.

وبينما كان يُأمل أن يلجأ الفرقاء اليمنيون إلى تهدئة لأجل التفرّغ لمواجهة الجائحة، يبدو أن كورونا بحدّ ذاته أصبح مجالا للحرب الإعلامية بين هؤلاء الأفرقاء.

وسبق للمبعوث الأممي إلى اليمن مارتن غريفيث أنّ حث أطراف الصراع في البلاد على التهدئة لمواجهة الجائحة، لكن ذلك لم يكن كافيا لإقناعهم بوقف الحرب والبدء بعملية سلام جادّة.

وجاء الاتهام للحوثيين بالاستيلاء على إمدادات طبّية في سلسلة تغريدات نشرها وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني، السبت، عبر حسابه في تويتر وقال فيها إنّ الحكومة "أرسلت إمدادات طبية لمختلف المحافظات، بما فيها مناطق سيطرة الحوثيين، لمساعدة الشعب في مواجهة جائحة كورونا"، مضيفا "نهبت الميليشيا هذه الإمدادات المقدمة من منظمة الصحة العالمية، وهي في طريقها لمكاتب الصحة في المحافظات الواقعة بمنطقة سيطرة الميليشيا الحوثية لتوزعها على قياداتها وعناصرها".

وطالب الوزير اليمني، أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والمبعوث الخاص لليمن مارتن غريفيث ومنظمة الصحة العالمية بإدانة ما سماها "القرصنة الحوثية". كما طالبهم بالضغط على الحوثيين، لإطلاق تلك الإمدادات وتوزيعها على المستشفيات.

وفي الأثناء أعلنت جماعة الحوثي، السبت، تسجيل حالتي إصابة مؤكدة بفايروس كورونا في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة الجماعة.

وقال طه المتوكل، وزير الصحة في حكومة الحوثيين في مؤتمر صحافي، إن الحالتين لرجل عمره 45 سنة وامرأة عمرها 38 سنة، مؤكّدا تماثل الحالتين للشفاء.

ومع هذا الإعلان، ارتفع عدد الإصابات المعلنة في صنعاء إلى أربع حالات بينها حالة وفاة واحدة، لكن حكومة عبدربه منصور هادي تتهم الحوثيين بإخفاء العدد الحقيقي لحالات الإصابة بالوباء في مناطق سيطرتها، بينما تشكّك منظمات دولية في العدد الجملي المعلن لعدد الإصابات في البلاد ككل، متوقّعة أن العدد أكبر بكثير وأن عجز السلطات عن اكتشافها وراء العدد المتدني المعلن إلى حدّ الآن.

قطر تتكتم على كارثة تداهم العمال الأجانب

لندن – تتدرّج الشكوك بشأن حقيقة الحالة الوبائية في قطر نحو التحوّل إلى قناعة لدى الملاحظين الدوليين بأنّ الدوحة تتكتّم على كارثة بصدد الحدوث في صفوف العمّال الوافدين العاملين في مشاريع البنية التحتية الضّخمة، بسبب انتشار فايروس كورونا في أوساط هؤلاء العمّال بشكل أكبر بكثير مما هو معلن رسميا من قبل السلطات القطرية.

ويرسّخ تلك القناعة تواتر التقارير الإعلامية والحقوقية الدولية بشأن الأوضاع المزرية لظروف عمل وإقامة مئات الآلاف من العمال الأجانب في قطر ما يجعل تجمّعاتهم بيئة خصبة لانتشار الفايروس ويعرّضهم للمزيد من الأخطار، بينما أوضاعهم المادية لا تسمح لهم بالتوقّف عن العمل تحت طائلة انقطاع رواتبهم وخسارة المورد الوحيد لعيشهم وعيش أسرهم في بلدانهم الأصلية.

وقال تقرير لقناة "سي.بي.إس" الأميركية إنّ فايروس كورونا ينتشر بأعداد مضاعفة في معسكرات العمل بقطر، مشيرا إلى الظروف المزرية داخل المخيّمات الضخمة المخصّصة لإقامة هؤلاء العمّال والمكتظة بأعداد كبيرة منهم ما يجعلها أرضا خصبة لانتقال الفايروس، بحسب وصف خبير في الصحّة بالبنك الدولي نقلت عنه القناة.

وشبّه التقرير قطر خلال الأيام العادية بموقع بناء ضخم في إشارة إلى مشاريع إقامة البنى التحتية المرتبطة باحتضان المونديال القادم في كرة القدم والذي أثار منح حقّ تنظيمه لهذه الدولة جدلا كبيرا، وفق التقرير ذاته، في إشارة إلى شبهة التدخلات السياسية والرشوة التي لا تزال تلاحق الدوحة وعددا من كبار المسؤولين السابقين في الاتحاد العالمي لكرة القدم "فيفا".

وتمثّل نسبة المواطنين القطريين من مجموع العدد الجملي للسكّان والبالغ حوالي 2.5 مليون نسمة أقلّ من عشرة في المئة، ما سيجعل انتشارا واسعا لفايروس كورونا في صفوف الوافدين بمثابة كارثة حقيقية.

واحتاجت قطر مع فتح ورش إقامة منشآت كأس العالم إلى جلب أعداد كبيرة من العمال خصوصا من بلدان آسيا وشرق أفريقيا، لكن الانتشار المفاجئ لجائحة كورونا أربك قطر وعسّر عليها التعامل مع ذلك العدد الضخم من الوافدين.

ورغم الحاجة القطرية إلى استكمال بناء منشآت كأس العالم فقد اضطرتها الجائحة إلى إبطاء وتيرة العمل في تلك المشاريع، دون أن يكون ذلك ناجعا في الحدّ من انتشار فايروس كورونا، فهؤلاء العمّال عندما لا يكونون في مواضع العمل، يبقون محاصرين في مقرات إقامتهم الجماعية.

سامح السحرتي

كورونا ينتشر بسرعة بين العمال المهاجرين في قطر لأسباب واضحة

وعلّق سامح السحرتي كبير أخصائيي الصحة بالبنك الدولي على تنامي معدّلات الإصابة بوباء كورونا في قطر بالقول "كانت الزيادة بطيئة نسبيا في الأسابيع الأولى، ثم بدأت في الارتفاع بشكل كبير من أسبوع إلى آخر"، لافتا إلى أن الزيادات المتسارعة في أعداد الإصابات "تحدث بشكل رئيسي بين العمال المهاجرين، ولأسباب واضحة"، في إشارة إلى الظروف المهيّأة لانتشار الفايروس في أوساط هؤلاء العمال.

وأشار تقرير "سي.بي.إس" إلى غياب الشفافية في تعامل السلطات القطرية مع المعلومات بشأن الانتشار الحقيقي للوباء، قائلا إنّ المسؤولين لا يعطون تفاصيل دقيقة عن أماكن انتشاره، ومؤكّدا وجود العدد الأكبر من المصابين داخل معسكرات العمل.

ونقلت القناة عن مسؤول من مكتب الاتصال الحكومي القطري قوله إنّ السلطات "نفذت تدابير احتواء ووقاية واسعة النطاق وقلصت جميع الأنشطة الاجتماعية وأغلقت الحدائق العامّة والمرافق الترفيهية والمساجد والمحلات التجارية والمطاعم"، مضيفا "أولوية قطر هي صحة وسلامة ورفاهية السكّان"، ومؤكّدا أن "أي شخص تثبت إصابته بالفايروس يحصل على علاج طبي عالي الجودة وبالمجان".

غير أنّ كلام المسؤول القطري يتناقض جذريا مع التحذيرات التي أطلقتها مؤخّرا منظمة العفو الدولية من تعريض الحكومة القطرية للآلاف من العمال والمهاجرين في المنطقة الصناعية بالعاصمة الدوحة لخطر الإصابة بالفايروس، حيث أشارت المنظمة الدولية إلى إقدام السلطات القطرية على إغلاق المنطقة التي تؤوي الآلاف من العمال ما جعلهم محاصرين في ظروف مهيأة لانتشار الفايروس في أوساطهم.

وقالت المنظّمة عبر موقعها في تويتر إنّ "من المعروف أن معسكرات سكن العمال في قطر مكتظة وتنقصها خدمات المياه والصرف الصحي الضرورية ما يعني أن العمال هم حتما أقل قدرة على حماية أنفسهم من كورونا"، مشدّدة على وجوب أن تجعل الحكومة القطرية حقوق الإنسان في جوهر جهودها لاحتواء الوباء، وأن تضمن حصول الجميع على الرعاية الصحية والوقائية دون تمييز، وداعية الدوحة إلى ضمان عدم تهميش العمال المهاجرين بشكل أكبر في ظل هذه الأزمة.

وجاء ذلك بعد أن تسرّبت معلومات بشأن بلوغ الأوضاع السيئة للعمال الأجانب في قطر حدّ عجز كثيرين منهم عن الحصول على الغذاء، وفق تقرير نشرته مؤخرا صحيفة الغارديان البريطانية وجاء فيه أنّ أعدادا من هؤلاء العمّال باتوا مجبرين على التسوّل للحصول على الطعام بعد أن وجدوا أنفسهم عاطلين عن العمل من دون مرتّبات بفعل توقّف المشاريع والأعمال التي يشتغلون بها.

العمل على حافة الهاوية